E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/CRP.1
12 November 2014
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة الخامسة عشرة
الرباط، 27-28 كانون الثاني/يناير 2015

البند 6 (د) من جدول الأعمال المؤقت

المسح العالمي حول تسهيل التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية

مقدمة

1- تعرف عملية تسهيل التجارة بأنها عملية تبسيط وتوحيد الإجراءات التي تحكم انسياب السلع خلال القنوات الرسمية المتعددة. وتتضمن إجراءات حدودية مثل إجراءات الجمارك وإجراءات غير حدودية مثل الخدمات اللوجستية. كما يتضمن التعريف الموسّع لتيسير التجارة أيضاً تمويل التجارة كجزء من تسهيل التجارة.

2- ويحتل موضوع تسهيل التجارة أهمية كبيرة في الوقت الراهن، نظراً لما أدركته دول العالم من أهمية إزالة العوائق غير الجمركية التي تؤثر سلباً على تدفق التجارة عبر الحدود، رغم انخفاض العوائق الجمركية بشكل كبير في العقود الاخيرة. وقد أدى هذا الإدراك الى البحث عن سبل لإزالة العوائق غير الجمركية من خلال أدوات دولية تهدف إلى تذليل العقبات المختلفة التي تؤدي الى ارتفاع تكاليف التجارة إن لم يكن إعاقتها. وتسعى جميع المنظمات الدولية والإقليمية إلى لعب دور فعال في مساعدة الدول النامية والأقل نمواً على إزالة هذه العقبات من خلال ما يسمى تسهيل التجارة.

3- ومن هذا المنطلق، اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية في منتصف العقد الماضي على إطلاق جولة مفاوضات حول موضوع تسهيل التجارة بهدف التوصّل إلى اتفاقية دولية تنظّم عملية تسهيل التجارة، وتؤدي إلى توحيد الإجراءات غير المتعلقة بالجمارك ضمن ضوابط معينة تخفف من العوائق التي تعيق تدفق السلع. وخلال ما يقارب العشرة أعوام تم التفاوض على هذه الاتفاقية وبوتيرة متسارعة نسبياً بالمقارنة مع بقية مواضيع التجارة الدولية التي يتم التفاوض عليها ضمن جولة الدوحة التنموية التي انطلقت عام 2001. وعلى عكس جميع المواضيع الأخرى التي لم تشهد تقدماً يذكر في المفاوضات، تم التوصل إلى إتفاقية دولية لتسهيل التجارة في كانون الأول/ديسمبر 2013، تم إقرارها خلال المؤتمر التاسع لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، أندونيسيا. ومنذ ذلك الحين بدأ السعي لإيجاد آليات تساعد الدول في تنفيذ هذه الاتفاقية بما يخدم التجارة الدولية ويحقق الأهداف المرجوة من تحرير التجارة.

4- وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الأحكام التي يتوجب على الأعضاء الالتزام بها ومراعاتها عند إعداد التشريعات واللوائح التي تحكم عبور السلع من خلال المنافذ الجمركية بما يسهل من عبورها ويقلل الوقت اللازم والتكاليف المصاحبة لذلك. كما تتضمن الاتفاقية بنوداً تحتوي على تسهيلات للدول النامية تمكنها من تطبيق بنود الاتفاقية بسهولة. وتحتوي الاتفاقية أيضاً على بنود تحث الدول المانحة على تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية من أجل تنفيذ الاتفاقية.

أهمية تسهيل التجارة

5- تشير الكثير من الدراسات الى الفوائد المتعددة التي يمكن أن تترتب على تذليل العقبات أمام التجارة من خلال إجراءات تسهيل التجارة. فعلى مستوى المنطقة العربية تشير بعض الدراسات إلى أن تنفيذ تدابير تسهيل التجارة من شأنه أن يؤدي الى تخفيض تكاليف التصدير الى دول الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات العربية إلى الاتحاد بمعدل 20 في المائة وتوسيع قاعدة المنتجات المصدرة.

6- كما أن تخفيض تكاليف التجارة بنسبة 1 في المائة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط بمقدار 0.27 في المائة. كما أن تخفيض وقت الترانزيت بمقدار يوم واحد على المستوى العالمي سيؤدي إلى زيادة الصادرات العالمية بنسبة 0.4 في المائة، وأن تخفيض وقت الشحن بمقدار 1 في المائة يعادل تخفيضاً في التعرفة الجمركية ما بين 0.6 و2.3 في المائة ويعادل تخفيض الأسعار بمقدار 0.9 في المائة.

المساعدات الدولية في تسهيل التجارة

7- من الجدير بالذكر أن موضوع تسهيل التجارة احتل اهتماماً كبيراً من قبل المانحين في العقد الأخير، ومنذ انطلاق المفاوضات حول الإتفاقية، قدمت الكثير من الدول المانحة والمنظمات الدولية مساعدات كبيرة للدول النامية لتنفيذ تدابير تسهيل التجارة حتى قبل الوصول الى اتفاق نهائي حولها. وتشير الإحصاءات الى أن المساعدات الدولية في مجال تسهيل التجارة وصلت الى 381 مليون دولار عام 2011 بزيادة قدرها 365 في المائة عن الفترة 2002-2005.

تدفقات المساعدات من أجل التجارة الى الدول النامية عام 2011

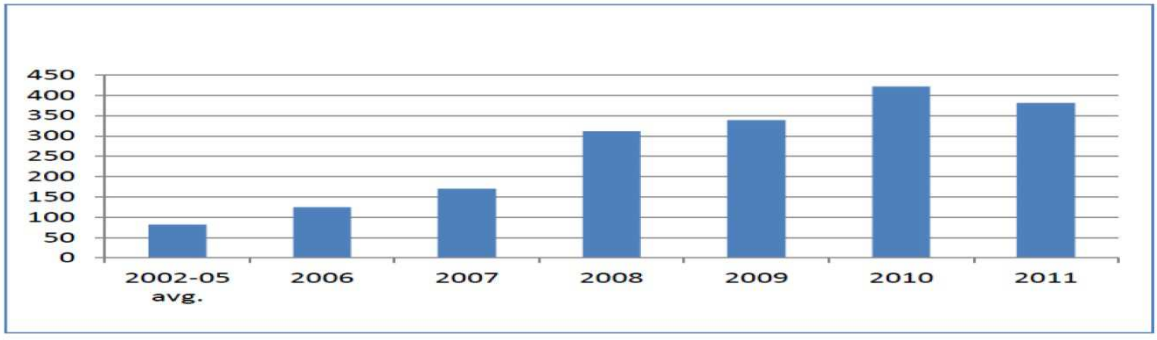

المصدر: OECD-DAC Aid activities database (CRS), under the “trade policy and regulations; trade facilitation” purpose code.

8- وفي عام 2011 احتلت أفريقيا المرتبة الأولى في تلقي مساعدات تسهيل التجارة بحصولها على 200 مليون دولار في نفس العام، في حين أن مجموع ما حصلت عليه الدول العربية النامية في مجال تسهيل التجارة لم يتجاوز 15 مليون دولار.

حالة الدول العربية في مجال تسهيل التجارة

9- هناك تفاوت كبير في الدول العربية لجهة تطبيق تدابير تسهيل التجارة بحسب كثير من العوامل. كذلك هناك دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، في حين أن البعض الآخر لا يزال في طور الانضمام. ويمكن القول أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لديها فرصة أكبر في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة بحكم تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى المتعلقة بالنفاذ للأسواق، واتفاقية التقييم الجمركي، والعوائق الفنية أمام التجارة وغيرها من الاتفاقيات. غير أنه لا يوجد حصر شامل لتنفيذ هذه التدابير على مستوى المنطقة ككل، خصوصاً أن اعتماد الاتفاقية تم مؤخراً. غير أن أداء الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود والصادر عن البنك الدولي يشير إلى وجود تفاوت، حيث يحتل عدد محدود من الدول العربية مراتب متقدمة في هذا المؤشر، في حين تقبع دول أخرى في أسفل قائمة دول العالم من حيث تسهيل التجارة عبر الحدود. ويشير أداء الدول العربية في هذا المؤشر إلى وجود قصور عام في الإجراءات الجمركية.

10- كما أن مؤشر أداء الجمارك بحسب مؤشر أداء اللوجستيات حقق أقل معدل كفاءة بين مؤشرات اللوجستيات الفرعية الأخرى كما يوضح الجدول التالي:

متوسط أداء المؤشرات الفرعية للوجستيات على مستوى المنطقة العربية، 2014

المتوسط لجميع الدول العربية	الجمارك	البنية التحتية	الشحن الدولي	كفاءة اللوجستيات	التتبع	توقيت وصول الشحنة
	2.48	2.62	2.66	2.65	2.75	3.07

المصدر: مؤشر أداء اللوجستيات الصادر من البنك الدولي، 2014.

11- إضافة إلى ذلك، تشير دراسات الاتحاد الدولي للنقل(*) والتي أجريت على عدد من المنافذ الدولية بين الدول العربية إلى أن الشاحنات تقضي ما يقارب 50 في المائة من وقت الرحلة في الانتظار على الحدود، ما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف النقل، وبالتالي إرتفاع تكاليف التجارة وخسارة التنافسية، وهذا يستدعي تحسين إجراءات العبور بشكل عام والجمارك بشكل خاص.

المسح العالمي حول تسهيل التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية

12- نظراً لأهمية الموضوع بدأ عدد من المنظمات الدولية تقديم المساعدات والبرامج للدول النامية من أجل تحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ تدابير تسهيل التجارة، وذلك من خلال استطلاع ما يتم تنفيذه حالياً من هذه التدابير، وتحديد العقبات تمهيداً لوضع البرامج المناسبة لتحقيق التنفيذ بشكل أوسع.

(*) دراسة الاتحاد الدولي للنقل حول النقل الطرقي في المنطقة العربية، 2012.

13- وفي هذا الصدد تقوم الإسكوا بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الأخرى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإجراء مسح عالمي حول مستوى تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تسهيل التجارة وتطبيق التجارة "اللاورقية" وذلك من خلال استقصاء مستوى التنفيذ لجميع التدابير في كل دولة على حدة.

14- ويهدف المسح العالمي إلى جمع مختلف البيانات والمعلومات حول تسهيل التجارة وتطبيق التجارة اللاورقية من كافة البلدان. ومن المتوقع أن تمكّن نتائج المسح بما فيها التقرير المشترك الذي سيصدر عن اللجان الإقليمية في عام 2015، هذه البلدان من أن تعمّق فهمها لموضوع تيسير التجارة ومراقبة التطور الحاصل فيه، بالإضافة إلى تعزيز وضع السياسات المرتكزة على الأدلة، وتوفير منتدى لتبادل المعرفة بين البلدان النامية وتعزيز التعاون بين دول الجنوب.

15- ولهذا الغرض تم تطوير استبيان مفصل يتضمن مجموعة من الأسئلة تتناول مختلف جوانب تسهيل التجارة التي تم الاتفاق عليها في بالي. وبالإضافة إلى كون هذا الاستبيان أداة هامة لجمع البيانات حول مستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، فانه سيعمل على تعزيز فهم البلدان لمتطلبات الاتفاقية، بما يمكن من رصد التقدم المحرز في هذا المجال. ومن خلال البيانات التي سيتم جمعها من هذا المسح سيتبين حجم تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في كل دولة من الدول الأعضاء، وبالتالي تحديد الاحتياجات اللازمة لتعزيز التنفيذ والتواؤم مع الاتفاقية، وهو ما يمكن أن يشكل خطوة جيدة على طريق تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، وتحديد نوعية وحجم المساعدات المناسبة التي تتطلبها الدول النامية لتنفيذ الالتزامات.

16- ويحتل موضوع تسهيل التجارة أهمية كبيرة في المنطقة العربية نظراً لارتباطه بموضوع التكامل الإقليمي وحاجة الدول العربية إلى تخفيف المعوقات أمام التبادل التجاري فيما بينها، حيث تبين أن الإجراءات الحدودية تشكل جزءاً كبيراً منها.

17- وسيتم عرض بعض خصائص ومكونات هذا الإستبيان خلال اجتماع لجنة النقل في دورتها الخامسة عشرة لتوعية المشاركين بأهمية الاستبيان وحشد الجهود لتعبئته.

الخلاصة

18- تعتبر الجمارك والإجراءات الحدودية الحلقة الأضعف في سلاسل الإمداد عبر المنطقة العربية، ويتطلب ذلك العمل على تعزيز وتسهيل إجراءات العبور وإعادة النظر فيها بما يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم لإنجاز العبور للبضائع عبر المنافذ الجمركية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطبيق تدابير تسهيل التجارة التي تم الإتفاق عليها في إطار منظمة التجارة العالمية. ويشكل المسح العالمي لتدابير تسهيل التجارة خطوة هامة نحو تحديد نقاط الضعف في تدابير تسهيل التجارة تمهيداً لمعالجتها، ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة بما يساهم في تحسين كفاءة الاجراءات الجمركية تحديداً والخدمات اللوجستية عموماً، وهو الأمر الذي سيؤدي الى تحسين كفاءة التجارة وتخفيض تكاليفها مما يسهم في تحسين تنافسية الصادرات بشكل خاص.